

نحو إستراتيجيات جديدة للتنمية في العالم العربي

تضطلع المعرفة بدور محوري في تحقيق التنمية. ولرفع التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية، لاسيما في ما يتعلق بإحداث مزيد من فرص العمل وبناء اقتصادات أكثر إنتاجية، يتعين على هذه البلدان اعتماد إستراتيجيات تكفل بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وهذا الموضوع هو المحور الرئيس الذي تناوله التقرير المعنون: "تحويل الاقتصادات العربية: المضي قدماً على طريق المعرفة والابتكار"، الذي أعده مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي بالتعاون مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو. كما أن الموضوع ذاته كان في صلب النقاش خلال المؤتمر الدولي حول "تحويل الاقتصادات العربية: المضي قدماً على طريق المعرفة والابتكار" المنعقد بمقر الإيسيسكو في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، يومي 4 و5 يونيو 2013.

ووعياً بذلك، فإننا نحن المشاركين في المؤتمر رفيع المستوى الممثلين لبلدان مختلفة من العالم ولؤوسسات إقليمية ودولية نعلن ما يلي:

- يتعين على بلدان العالم العربي الانتقال من "الوضع الراهن" وبلورة استراتيجيات جديدة لمواكبة ما يشهده العالم من تغيرات متسارعة ومن تداعيات العولمة. وإذا كانت بلدان صغيرة مثل فنلندا وسنغافورة، ومتوسطة مثل ماليزيا وكوريا، وكبيرة مثل البرازيل والصين والهند، قادرة على تسخير قوة التغيرات في المجال الفني، فإن بلدان العالم العربي قادرة أيضاً على فعل ذلك. وسيعتمد مدى التغيير إلى حد كبير على مدى نجاح بلدان المنطقة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.
- يستلزم إحداث فرص للعمل مزيداً من الاستثمارات في القطاعات ذات الصلة بالمعرفة والتركيز على سبل إرساء اقتصادات تنافسية ومنتجة ومستدامة. ومن شأن الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد قوامه المعرفة أن تتيح على المدى الطويل إحداث فرص للعمل في المنطقة العربية، شريطة أن تسير أسواق العمل بشكل جيد وأن تستجيب المهارات بشكل أفضل للاحتياجات.
- شرعت بعض البلدان العربية على مدى العقد الماضي في السير قدماً على درب بناء اقتصاد المعرفة، من خلال الارتقاء بمستوى مواردها البشرية بفضل إصلاح نظمها التربوية، مما عزز بشكل ملحوظ قدرة المنطقة على استيعاب التقانات والمهارات الجديدة (مثل الأردن وتونس)، والاستثمار في البنى التحتية الخاصة بتقانات المعلومات والاتصال والخدمات اللوجستية اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي (مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي)، وبناء قواعد لدعم الابتكار (لبنان)، وتعزيز مستوى الحكامة وتحسين بيئة الأعمال (المغرب).
- تكتسي طبيعة النظام الاقتصادي والمؤسسي أهمية بالغة. ويعد سوء التدبير، مع ما ينجم عنه من مناخ أعمال غير ملائم، أكبر عائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وأمام التنمية القائمة على المعرفة على وجه الخصوص.
- ضرورة وضع إستراتيجية متكاملة واعتماد إصلاحات في عدة مجالات مهمة: بناء اقتصادات أكثر انفتاحاً وأكثر اعتماداً على المبادرة الحرة، وإعداد موارد بشرية ذات مستوى تعليمي ومهارات أفضل، بما في ذلك الاستفادة من قدرات النساء، وتنمية الابتكار والقدرات في مجال البحث، وتعزيز تقانات المعلومات والاتصال وتطبيقاتها.
- على الحكومات توفير الشروط الملائمة لتطوير قطاعات معينة (سواء كانت تقليدية، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية والنسيجية والكماوية، أو حديثة، مثل تقانات المعلومات والاتصال والسياحة ووسائل الإعلام ذات القيمة المضافة العالية) وإحداث مرافق تتيح ممارسة أنشطة وأعمال جديدة.
- ينبغي اعتماد رؤية ملائمة والتنسيق الوثيق على أعلى المستويات الحكومية وبتبني مقاربة تشاركية من أجل تعبئة العموم لدعم الإصلاحات اللازمة، بما في ذلك تعزيز التشاور وإشراك الفاعلين من القطاع الخاص

والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز التفكير، ثم وسائل الإعلام، التي تكتسي أهمية بالغة.

- تعتبر الكفاءات المهاجرة، لاسيما ذات الكفاءة العالية، طرفاً من الأطراف الفاعلة في تيسير هذه التغييرات، ويمكن أن تضطلع بدور مهم في توفير الدعم الفني والمالي والتجاري.
- من شأن عمليات الاندماج الإقليمي الجارية في العالم العربي وفي حوض المتوسط أن تساهم في تسريع وتيرة التغييرات الضرورية.

وإدراكاً لضرورة اعتماد هذه التغييرات، فإننا، نحن ممثلي حكومات مختلفة وممثلي الفاعلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني، نعلن ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:

- **تعزيز الوعي بالقضايا المطروحة** في أوساط الفاعلين المعنيين على أعلى المستويات من القطاعين العام والخاص في العالم العربي، وتوسيع نطاق الحوار ليشمل المجتمع المدني والشباب ووسائل الإعلام.
- **تيسير التبادل الفاعل والمستمر للمعرفة** بشأن إستراتيجيات اقتصاد المعرفة التي يجري تنفيذها في بلدان المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.
- **إنشاء شبكة من الفاعلين المعنيين في البلدان العربية لتمكينهم من التشاور وتبادل الخبرات والتجارب بشأن سبل المضي قدماً على درب بناء اقتصاد المعرفة، ومتابعة الجهود الوطنية، وتشجيع المبادرات الإقليمية، وتقديم الدعم عند الاقتضاء لإعداد الأنشطة والمشاريع ذات الصلة وتنفيذها ومتابعتها.**
- **تعزيز التعاون على المستويين الأفقي والعمودي** في مجال اقتصاد المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- **تنسيق المبادرات المعتمدة في المنطقة** تعزيزاً لتكامل المشاريع ذات الصلة.
- **تنمية المعارف المحلية وحمايتها وتعزيزها** باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد المعرفة وإشراك جميع فئات المجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **توحيد جهود وتعزيز التعاون والشراكة بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة للعمل بشكل ملموس مع بلدان العالم العربي،** من خلال: تقديم الدعم الفني، وإعداد المذكرات التوجيهية للاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة، وتوفير الأرضية المناسبة لأنشطة بناء القدرات.
- **تحفيز تنمية المعرفة والابتكار،** من خلال تعزيز التكامل وتوطيد التعاون الإقليمي، لاسيما في الفضاء الأورومتوسطي.
- **حشد وسائل الإعلام للتعريف بالمبادرات المحلية والوطنية والإقليمية،** لاسيما الناجحة منها، بغية توعية السكان ومد جسور الحوار بين جميع الفاعلين المعنيين.
- **العمل المشترك مع المنظمات الدولية،** بما فيها الإيسيسكو وغيرها من المنظمات، وجعل مركز التكامل المتوسطي فضاءً لتبادل المعارف بشأن المبادرات الملائمة من أجل المضي قدماً لتحقيق الأهداف المنشودة.

ونحن، أفراداً ومنظمات وممثلين للدول المعنية، نعلن ما يلي:

- **الالتزام بتنفيذ مشاريع ملموسة** في مجالات التعليم والبحث والابتكار ومجتمع المعلومات، وذلك بغية إبراز الفوائد الملموسة للانتقال إلى نهج جديد، بدل الإبقاء على منهجيات العمل الحالية.
- **تأكيد الاهتمام بفكرة عقد قمة** لقادة بلدان العالم العربي في غضون السنتين المقبلتين، والتي من شأنها أن تتيح وضع برنامج عمل مشترك لبناء اقتصاد المعرفة والابتكار في المنطقة.
- **دعوة الإيسيسكو ومركز التكامل المتوسطي والبنك الدولي والمنظمات الشريكة الأخرى للعمل المشترك** من أجل تجسيد هذه المبادرة على أرض الواقع وجعلها في خدمة بلدان العالم العربي، من خلال

إنجاز دراسات تشخيصية تساعد على رصد الإمكانيات التي لم تُستَتمَر على الوجه الأكمل ودراسة سبل التغلب على العقبات، وتحديد أفضل الممارسات لتحقيق تكامل أفضل.

• **حرر بالرباط في 05/06/2013**